1 ماهية الاقتصاد السياسي

رغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي يعتبر أكثر صعوبة عن سواه من العلوم، لأن ذلك راجع إلى اختلاف الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ويعـود اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، الى السببين التاليين:

- اختلاف مناهج الاقتصاديين من جهـة، واختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

- ان علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها، فهو من العلوم الحديثة التي لا توسع آفاقها وتحدد معالمها.

ورغم ذلك قد جرى فيه البحث قبل ذلك بكثير، إذ أن الفيلسوف الاغريقي (أرسطو) الذي كانت له إسهامات في الاقتصاد، رغم انها كانت تعني (علم مبادئ تدبير المنزل) أو (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) فالاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الاغريقية مثل:. nomos ; politikos

وفي عام 1615 استخدم الكاتب الفرنسي (أنطوان ديموكريستيان) لفظ الاقتصاد السياسي لأول مرة في كتابه (بحث في الاقتصاد السياسي)، رغم أنه في الحقيقة بمؤلفه هذا كان يقصد البحث في الاجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، وكيفية إدارة الأموال العامة، لذاك يذهب كثير من الدارسين الى ان استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف (انطوان ديمونكريستيان) كان يهدف من خلاله إعطاء جملة من الإرشادات والنصائح التي يأخذ بها الأمير أو الحاكم حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، ولو أمعنا النظر لوجدنا أنه كان يقصد (السياسة الاقتصادية) وليس علم الاقتصاد السياسي وهذا خلـط وقع فيه ديمونكريستيان لأن الفرق كبير بين المصطلحين:

الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه ومناهجه، ونظرياته وقوانينه

السياسية الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في غالب الأحيـان على العلم النظري، وهي تشير في معناها الى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية او اجتماعية أو سياسية.

تعريف الاقتصاد السياسي

نظرا لتعدد تعريفات الاقتصاد السياسي وصعوبة جمعها وتصنيفها، سوف نقوم بعرض مجموعة من التعريفات لبيان محتوى الافكار والاسس التي تقوم عليها، وما يُوجه لها من انتقادات وردود.

أولا: التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

1- **فكرة إشباع الحاجات:** يرى أصحاب هذا الرأي أن الاقتصاد السياسي ينظر له على اساس الغاية التي يهدف الانسان من ورائها الى مزاولة نشاطه الاقتصادي، وبالتالي فهم يروا أن إشباع الحاجات هي الغاية الاساسية التي تحدد ما يدخل في نطاق الاقتصاد.

ولكن يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا اوسع من حقيقته، فمثلا: قراءة كتاب أو زيارة متحف لا يمكن القول أن هذه الانشطة تدخل ضمن نطاق الاقتصاد، لذا فإن الحاجات المادية هي التي تدخل حيز الاقتصاد مامدام أن النشاط الانساني ينصب على إشباعها، ورغم ذلك فاقتصارنا على الحاجات المادية فقط، يجعل من تعريف الاقتصاد ضيق النطاق، لأن الغاية الاساسية هي الوصول الى تعريف شامل لكل ما هو مادي وغير مادي من الحاجات التي

يتعلق بها النشاط الاقتصادي، تعريف يفسح مجالا لكل الاسباب التي بمكن أن توحي بهذا النشاط.

2- **فكرة تكوين الثروة:** يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم آدم سميث وجون استيوارت ميل، ان علم الاقتصاد هو "علم دراسة قوانين زيادة الثروة"، أما الاقتصادي ألفريد مارشال فيعرفه بأنه: "دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث يرى أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية، فهو منن ناحية دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى هو جزء من دراسات الانسان.

ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه: " معرفة القوانين المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها".

لقد واجهت هذه التعريفات انتقادات على اساس ان الثروة بحسبهم تعني الأموال المادية فقط، في حين توجد الى جانبها، الخدمات التي هي في الحقيقة ثروة غير مادية، ورغم ذلك لها قيمتها وفوائدها، كالخدمات التي يقدمها الاساتذة والاطباء وغيرهم، فمن غير المعقول ألا يضعها علم الاقتصاد بعين الاعتبار.

ثانيا: التعريف على اساس فكرة التبادل:

يرى اصحاب هذا التيار ان غرض علم الاقتصاد هو النشاط التبادلي القائم بين الافراد في المجتمعات، لذلك يعرفونه بأنه: "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما يملكه ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، مما يسمح بقيام عملية انتاج الاموال والسلع وسداد الحاجات".

من هذا التعريف نستخلص عدة نتائج:

- الاقتصاد السياسي علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- الاقتصاد السياسي علم اجتماعي، حيث لا يوجد اقتصاد فردي، فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والسلع المادية ليست علاقة اقتصادية حسب

اصحاب هذه النظرة، فتخلي الفرد عن حاجة بمقابل حاجة أخرى يظهر لنا النشاط الاقتصادي.

- الفعل الاقتصادي يختلف عن الفعل المجاني، أي أن العملية الاقتصادية تتعلق بالاخذ والعطاء بالمقابل عكس االفعل المجاني، ورغم ذلك ينتظر منه ولة اعتراف بالجميل.
- إن عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الاسعار، فهناك من يرى ان الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الاسعار، فإدخال النقود في عالم الاقتصاد له دور كبيرفي الحياة الاقتصادية.

ورغم ذلك فقد وجهت لهذا التعريف عدة انتقادات أهمها:

- نشاط الفلاح الذي ينتج ما يكفيه دون الحاجة لفعل المبادلة.
- نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.
- استبعاد نشاط العائلة من النشاط الاقتصادي،حيث ان النشاط في العائلة يتم دون مقابل في الغالب.

تعريف الاقتصاد السياسي على أساس الندرة:إن الهدف الاساسي لعلم الاقتصاد حسب اصحاب هذا الاتجاهـ هو الكفاح ضد الندرة، لهذا نجد العالم الاقتصادي (روبنز) يعرفه بأنه: "ذلك العلم الذي يدرس سلوك الانسان، فيما يخص العلاقات بين الغايات والوسائل المحدودة ذات الاستعمالات المتعددة"

فالندرة حسب هذا التعريف هي أساس الظاهرة الاقتصادية، بحيث أن علم الاقتصاد يدرس نشاط الافراد الناتج عن الموارد التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق أهدافهم، رغم حاجات الانسان متعددة وتحدها ندرة الاشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته، اضافة للقيود التالية:

-على الانسان أن يكيف احتياجاته وفق عمر الزمن الضيق الذي يعيشه، فالحياة قصيرة نسبيا وللوقت قيمته.

-من ناحية بسيكولوجية لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء دفعة واحدة.

-قلة الوسائل التي تشكل حدودا في وجه الانسان مما يصعب عليه سد احتياجاته.

إن هذه القيود تفرض على الانسان القيام بعملية الاختيار بين الغايات المتعددة، وعليه أن يقوم بتقدير يوصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر قدر من اشباع حاجاته.

2 علاقة علم الاقتصاد السياسي بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى

تشترك فروع العلوم الاجتماعية المتعددة في دراسة سلوك الانسان وتصرفاته المختلفة داخل المجتمع، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة، وعلى اعتبار ان الاقتصاد السياسي هو أحد هذه العلوم الاجتماعية التي حققت قدرا من الاستقلالية بقوانينه ونظرياته، إلا أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستغنون عن ما توصلت اليه باقي العلوم الاجتماعية الاخرى، كل ذلك في سبل اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم.

لهذا سنحاول فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى.

1 **الاقتصاد السياسي وعلم السياسة:** يعتبر علم الاقتصاد وعلم السياسة وجهان لعملة واحدة، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل اليه في مجال علم السياسة، والامر كذلك بالنسبة للباحث السياسي، إن الكثير من الأحداث السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يعود تفسيرها الى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، الحرب الامريكية على العراق...)، كما أن دارسي النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط االوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهو أخرى.

2 الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ: يحتاج دارسو الاقتصاد لمعرفة نتائج عمل المؤرخ، أي معرفة الاطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف

مكامن النقص في اسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية الى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي.

3 الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع: علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية (السوسيولوجية) في حركتها الكلية، ويشهد المجتمع تحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، فالعادات الاجتماعية تؤثر على اختيارات وسلوكيات الافراد الاجتماعية، فالخمر سلعة لا يتم التعامل بها في المجتمعات المسلمة، عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية.

4 الاقتصاد السياسي وعلم النفس: تظهر العلاقة بين هذين العلمين، من خلال ان الاقتصاد ينطلق من عوامل نفسية تتعلق بالاساس بالأنانية، فالسلوكيات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الاولى، ونشاط الفرد يسعى لتلبية حاجاته، كما ان الظواهر النقدية والتقلبات الوقتية تعود لعوامل نفسية دون ادنى شك.

5 الاقتصاد السياسي والديموغرافيا: الديموغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة قضايا السكان، كالهجرة والحركة السكانية، وتحديد النسل ومتوسط العمر وغيرها.. وباعتبار ان الانسان هو الحلقة الاساسية في الانشطة الاقتصادية، فإن للعوامل الديموغرافية تأثير كبير على السلوك الاقتصادي للانسان، مثل القوى العاملة من حيث الكم والكيف وأيضا الحاجات التي يشكل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

6 الاقتصاد السياسي والقانون: يعتبر القانون الاطار التنظيمي لمختلف العلاقات الاجتماعية والسلوكات البشرية، لهذا يعتبر القانون المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، والقوانين ما هي الا ترجمة لواقع البنى الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع، فالمشرع عندما يضع قاعدة قانونية ما، لابد أن يراعي الواقع الاقتصادي والا جاءت تلك القاعدة فارغة من محتواها، ولكل دولة جزء من تشريعاتها القانونية التي تتعلق بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، قوانين المالية، قاونين الاستثمار، التأمين....

3 مفاهـــــــــيم اقتصادية اساسية

لابد لطالب الحقوق من معرفة وإدراك بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية حتى يتمكن من الإلمام والإحاطة بالمبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد السياسي

1 مفهوم الانتاج:

يعرفه البعض انه التنسيق بين جميع عناصر الانتاج، بهدف الحصول على مواد (سلع)، او خدمات صالحة لاشباع حاجة انسانية معينة

كما يمكن تعريف الانتاج انه ذلك الجهد الذي يبذله الانسان، من اجل تحويل عناصر الانتاج وخلق منفعة عامة في شكل خدمة او سلعة.

والعملية الانتاجية لا تتم الا اذا ساهمت وتظافرت عوامل وعناصر بشرية واخرى مادية.

أ/ العنصر البشري: ويقصد به ذلك المجهود المبذول من قبل الانسان لتحويل الموارد وخلق منفعة، ومع تطور الانتاج وخاصة خلال فترة الثورة الصناعية، تم اضافة عنصر اخر وهو التنظيم، الذي يعني القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة بشأن انشاء المشروع وتحمل مخاطره واستمراره ونهايته.

ب/ العنصر المادي: وعناصر الانتاج المادية هي الموارد ورأس المال.
فالموارد يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من نباتية وحيوانية،

والموجودة في باطن الأرض من ثروات مائية ومعدنية، وايضا الثروات التي توفرها البحار...

أما رأس المال هو مجموعة متجانسة من الاموال، التي سبق انتاجها، كالآليات والمعدات والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بالانتاج، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار.

2الناتج الوطني والدخل الوطني:

ترتبط التنمية الاقتصادية، بزيادة الناتج الوطني، أي مجموع ما تم انتاجه من سلع وخدمات، من خلال مشاركة عناصر الانتاج المختلفة، التي تشكل مجموع مدخولاتها، الدخل الوطني.

_**الناتج الوطني الاجمالي:** ويشمل مجموع ما انتجه الاقتصاد من سلع مادية وخدمات خلال فترة انتاجية معينة، عادة ما تحدد بسنة

_**الناتج الوطني الصافي:** وهو يمثل القيمة المضافة الجديدة التي حققها الانتاج خلال فترة انتاجية معينة، وتتحدد قيمته بطرح جميع الاستهلاكات من الناتج الوطني الاجمالي.

3 الاستهلاك:

وهو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي يستخدم في اشباع الحاجات الانسانية سواء كانت مادية او معنوية.

ولولا استهلاك المنتجات لما استمرت عملية الانتاج، ولما تم اعداد القوة العاملة، وتهيئتها مرة اخرى لخوض عملية الانتاج مرة اخرى.

ويظهر لنا الاستهلاك بصورة عامة في المجتمع، في صورتين اساسيتين:

أ/ الاستهلاك الخاص: ونعني به استهلاك العائلات والافراد والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى تحقيق الربح كالجمعيات الخيرية، حيث يتم استهلاك المنتجات من سلع كالمواد الغذائية والملابس... وخدمات كالنقل والصحة والسياحة.....

ب/ الاستهلاك العام (الحكومي): وهو استهلاك الهيئات العمومية، من سلطات مركزية ومحلية، والمرافق العامة التابعة للدولة، وينصب الاستهلاك العمومي على الخدمات والمنتجات التي تضمن سيرورتها واداء مهامها (كالتجهيزات المكتبية والمواد الطاقوية.....)

4/ الادخار:

وهو ذلك الجزء من الناتج الوطني الصافي، الذي لم ينفق في الاستهلاك الحالي، اي التضحية بجزء من الناتج، والمتناع عن استهلاكه، وحجم الادخار يرتبط بزيادة الدخل،فكلما زاد الدخل زاد الادخار، كما يتأثر بالقدرة الشرائية في المجتمع والعادات والسلوكات الاستهلاكية والادخارية في المجتمع.

صور الادخار: ان المدخرات الناتجة عن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر، اما ان تكتنز او توظف

أ/الاكتناز: وهو حبس جزء من الدخل وحجبه عن الانخراط في الدورة الاقتصادية والنقدية للمجتمع، فهو سلوك سلبي وادخار غير منتج، ويشمل الاكتناز النقود والاحجار الكريمة والحلي، والتحف النادرة، والذهب، هذا الاخير الذي يشكل الحجم الاكبر من الاكتناز العالمي.

ب/ التوظيف: ويعني تخصيص جزء من الدخل الذي لم ينفق في الاستهلاك، في نشاطات تعود على الافراد والمؤسسات بعائدات، هذه النشاطات تكون بعيدة عن تخصصهم (الافراد والمؤسسات) فالادخار هنا سلوك ايجابي من وجهة نظر النشاط الاقتصادي، حيث ينخرط في الدورة النقدية والاقتصادية للمجتمع مثال ذلك (شراء الالسهم االمتداولة في البورصات، او وضع اموال في البنوك للحصول على الفائدة....)

5 الاستثمار:

نعني بالاستثمار خلق وتكوين رأس المال، اي ان الجزء المدخر من الدخل الوطني لا يكتنز او يوظف، بل يوظف توظيفا منتجا، من خلال زيادة او تحسين، او حماية الطاقة الانتاجية للمشروعات، وخلق مشروعات جديدة، من اجل زيادة الناتج الوطني في المستقبل.

ومن الناحية الفنية والتقنية يمكن تقسيم الاستثمار الى الانواع الثلاثة الاتية:

أ/ الاستثمار بالإحلال: ويرمي هذا النوع من الاستثمار الى تعويض الاستهلاكات المتعلقة برأس المال من الناحية المادية والفنية (كالآلات، المصانع، وسائل النقل....) وهذا النوع من الاستثمار يؤدي الى الحفاظ على الطاقة الانتاجية ومنع تدهورها، ويتم ذلك بحساب اقسام الاستهلاك التي سبق بيانها

ب/ الاستثمار الصافي: وهو بخلاف النوع السابق، فهذا النوع من الاستثمار يهدف الى اضافة اصول انتاجية جديدة (الات، تجهيزات، وسائل نقل....) وذلك عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، او زيادة او التوسع في الطاقة الانتاجية للمشروعات القديمة.

ويظهر هنا بشكل واضح ان الاستثمار الاصفي في الدول المتقدمة اقتصاديا يتجاوز الاستثمار بغرض الاحلال، لانه يعتبر شرط ضروري للزيادة في معدلات النمو، بينما في الدول المتخلفة اقتصاديا فان الاستثمار الصافي يعجز عن تغطية او بالكاد يغطي الاستثمار بالاحلال، مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو.

ج/ صافي مخزون نهاية العام: وهو يعني التغيير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري، سواء كانت مواد اولية او مواد كاملة الصنع، خلال السنة الانتاجية مثلا بحيث ان قيمة المخزون إن كانت اكبر من بداية السنة، كان الاستثمار ايجابيا.